

التقابل بالفصل قاتا للاجماع المركب فاعلم من هذا كسنة الزوج
مع الابوين والزوج مع الابوين ومسئلة الفسخ بالعيوب
فان النابت سؤالا للوجود وسؤالا لعدم فيجب ان ينظر
ان سؤالا للوجود وسؤالا لعدم ان كانا مستترين في حكم واحد
شرعي فحينئذ يكون الافتراق ابطالا للاجماع نظرا انه
ليس للاجتماع فليهد اجابا بالبكر البالغة يحل النكاح عسفا
وعند النساء في كل واحد منهما ولاية الاجبار فالقول
بولاية الاب دون الجد خلاف الاجماع لان سؤالا للوجود
رسؤالا لعدم ليستتركان في حكم شرعي وهو وجوب المسأله
فان الجد كالأب شرعا عند عدم الاب فالمسأله فيها
حكم شرعي بخلاف الزوج والزوجه في ان للام تلك الحكم
اولئك الباطح لم يهد حكما شرعيا وكذا في العيوب
المختصة بالنساء فانهما لم يهد حكما شرعيا واما ان
يكون النابت عند البعض الوجود في احد مع عدم
في الآخر وعند البعض الوجود في كليهما او العدم في كليهما
كحماز النفل دون الفرض في الكعبه عند النساء في جواز
كليهما عند الجحيفة رحمه الله في اذ النفل متفق عليه
فالقول بعدم جوازهما او جواز الفرض دون النفل خلاف
الاجماع وكسبع الملاقيح والبيع بسط الخياض فان النابت ينفيد

الملك

الملك عند الجحيفة رحمه الله دون الاول وعند الشافعي
كل منهما لا ينفيد الملك فالملاقح متفق عليها فالقول
بافادة تمام الملك وافادة الملاقيح لا البيع بالشروط
الاجماع هذا غاية التعويق في هذه المسئلة واما النابت
في اهلية من ينقله للاجماع ويجل كالجهد ليس فيه شق
ولا بدعة فان الفسخ يورث التهمة ويستقط العدالة
وصاحب البدعة يدعى الناس اليها وليس هو من الامة
في الاطلاق وسقطت العدالة بالتعصبا للشفه وكذا
المجنون اعلم ان البدعة لا يخرج عن احد الامرين اما النقص
او الشفها لان كان واخر العقل عما يقع مما يؤمنده
ومع ذلك يعاند الحق ويكابره فهو التعصب وان لم يكن
واخر العقل كان سغيرها ان الشفها خفية واضطر اجب تحمله
على فعل مخالف للمقتل لقلة التامل واما المجنون فهو
عدم المبالاة فالمنهج الماحون هو الذي يعلم الناس الخيل
واما عاقبة الناس فقيمة الاحتجاج الي الراي كمنقل القران
وامهات الشرايع داخلون في الاجماع كالمجتهدين وفيما
احتجاج لا غيرهم اعلم ان الاجماع على نوعين احدهما
اجماع ينفيد قطعيا للحكم اي سند الاجماع لا يكون موجبا
للقطع بل الاجماع ينفيد القطعية والنابح الاجماع لا ينفيد

المجنون عدم المبالاة

Copyright © King Saud University